أكدت أن الهيئة عطلت مصالح المزارعين ولم تصدر الشهادة

«خماسية» اتحاد المزارعين تناشد رئيس الوزراء ووزير الشؤون وقف تدخلات «القوى العاملة»

■ الوطري: «عمومية» المزارعين اختارت اللجنة الخماسية وفق النظام الأساسي لتنظيم الانتخابات خلال شهرين

كشف رئيس اللجنة الخماسية للاتحاد الكويتي للمزارعين هادي هاجد الوطري انه تقدم بكتاب رسمي الى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح وكتاب مماثل لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح لوضع حدا لهيئة القوى العاملة التي رفضت منح اللجنة الخماسية المشكلة من قبل إجماع الجمعية العمومية للمزارعين في الرابع من شهر ديسمبر الماضي.

وقال الوطري في تصريح صحفي أن رئيس وأعضاء اللجنة الخماسية تقدموا بكتاب رسمي لمقابلة سمو رئيس مجلس الوزراء وكتاب مماثل للوزيرة هند الصبيح لشرح التدخلات الغير مبررة من قبل هيئة القوى العاملة التي يفترض بها الحيادية والوقوف الى جانب المواطنين والذين يعتبر المزارعين جزءا من هذا الوطن نظرا لوقفتهم الوطنية في دعم الأمن الغذائي والمعروف لدى الاتحادات العالمية ومنها الاتحاد الكويتي للمزارعين ان الجمعية العمومية سيدت قراراتها وهي من تقرر وفقا للائحة للنظام الأساسي للاتحاد والذي يعتبر معتمد من أعلى الجهات الحكومية بالدولية ومن الاتحادات العالمية العالمية ويجب احترام جمعياتها العمومية التي عقدت بطلب من عدد كبير من المزارعين بعد المشاكل التي حدثت في الآونة الأخيرة وزيادة القضايا مما دعا عدد من المخضرمين في المجال الزراعي وأصحاب الرأي من ذوي الخبرة الى المطالبة بعقد جمعية عمومية غير عادية تم خلالها ترشيح خمسة مزارعين لتسيير العاجل من أمور الاتحاد وتنظيم انتخابات لاختيار مجلس ادارة جديد للاتحاد الكويتي للمزارعين وتمت مخاطبة هيئة القوى العاملة بكل الاجراءات التي شهدوا بها وقرروا منح شهادة للجنة وعلى هذا الأساس وجهت اللجنة الخماسية عموم المزارعين للترشيح ممن تتوفر بهم الشروط على أن يتم تنظيم الانتخابات في مطلع شهر فبراير القادم.

وأضاف الوطري مع الأسف وجدنا محاباة غير منصفة من قبل بعض القيادات في القوى العاملة الذين وعدوا اللجنة الخماسية بإصدار الشهادات اللازمة للجنة المؤقته لكن مع الأسف تنصلوا من تلك الوعود ولم تصدر الشهادة مما أدى الى ايقاف عمل اللجنة والذي سيترتب عليه عدم صرف رواتب العاملين في الاتحاد اضافة الى ايقاف مصالح أكثر من ثلاثة آلاف مزارع بسبب تخبط هيئة القوى العاملة وعدم مبالاتها بمشاكل وهموم المزارعين من أجل أشخاص بعينهم وهذا أمر مخالف لكافة المواثيق والمعاهدات الدولية فالعامل له حق الحصول على راتبه بعد شهر عمل لكن الذي يحدث اليوم من حرب شعناء على اتحاد المزارعين يحتاج الى وقفة جادة من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك من جهة ووزير الشؤون هند الصبيح كون الهيئة تعمل تحت مظلتها وكلنا الثقة بهؤلاء المسؤولين أن يقفوا بوجه هذا التخاذل الذي يعمل البعض لواد الزراعة بالكويت.

هادي الوطري

■ هيئة القوى العاملة وعدت اللجنة بإصدار الشهادة واليوم تماطل مما أدى الى ايقاف مصالح أكثر من 3000 مزارع

لكن نقول لهم لن تفلحوا مادام في الكويت مواطنين يحبون تراب هذا البلد الطاهر ولن يفرطوا بمزارعهم مهما كانت الظروف.

وقال الوطري ان اللجنة الخماسية تقدمت بكتاب عاجل لوزيرة الشؤون هند الصبيح تلتمسها في سرعة اصدار شهادة من القوى العاملة لهذين الشهرين لحين الانتهاء من الانتخابات ووقتها تصدر شهاد للمجلس المنتخب والمزارع الكويتي لديه ثقة عالية بالوزيرة هند الصبيح في سرعة الاستجابة لمطالب اخوانها المزارعين.

وأكد الوطري أن اللجنة الخماسية تنفذ مطالب الجمعية العمومية للاتحاد الكويتي للمزارعين التي طالبت بتنفيذ مبتغاها وفقا للنظام الأساسي وعلى المسؤولين بالبلاد التحرك لانصاف المزارعين خاصة أن مصالح المزارعين وأعمالهم قد توقفت بامتناع هيئة القوى العاملة عن اصدار الشهادة وأصبح التحرك مطلوب وبشكل عاجل.

يعقد فعاليات دعوية لتعريف المهتديات بعادات وتقاليد أهل الكويت

«نسائية التعريف بالإسلام» تفتح مقرها الجديد بالسالمية

المبنى الجديد لنسائية التعريف بالإسلام

أعلنت مديرة لجنة التعريف بالإسلام النسائية فرع السالمية م. هيا العوضي عن افتتاح فرع لجنة التعريف بالإسلام النسائي بالسالمية بشارع حمد المبارك قطعة 4 والذي تم بتبرع سخي وكريم من الأم الفاضلة أم نوري عبدالخالق النوري، موضحة أنه تم وضع خطة استراتيجية للفرع بحيث يغدو مركزا دعويا وحضاريا راقيا يضاف للجنة التعريف بالإسلام، مشيرة أنه سيعقد بالفرع أنشطة وفعاليات دعوية وتوعوية وتربوية وثقافية ومحاضرات ولقاءات لتعريفهم بعادات وتقاليد أهل الكويت، ونشر ثقافتنا العربية.

أفادت العوضي في تصريح صحافي لها أن الفرع سيقام به حلقات لتعليم المهتديات الجدد أمور الدين الحنيف وكذلك توزع من خلاله كافة إصدارت اللجنة الدعوية من حقائب ومطويات ونشرات وكتيبات وترحب بكل من يزور الفرع للتعرف على الإسلام فمنهج اللجنة قائم على الحكمة والموعظة الحسنة ونعمة الإسلام ليست بيد أحد إلا الله جل وعلا، نحن نعرض محاسن الإسلام وقيمه وفضائله على الطرف الآخر والتوفيق من المولى جل جلاله.

وتابعت: كما سننظم في الفرع ولائم إفطار الصائم وحلقات لتعليم المهتديات الجدد العلوم الشرعية بدءا من التمهيدي وصولا للمستوى الرابع ونعلمهن بعض الأحاديث النبوية الشريفة وكذلك جانبا من السيرة والفقه ودروس تعليم اللغة العربية التي تستقطب المسلمين وغيرهم من ضيوف دولة الكويت من شتى الجاليات والجنسيات والذين يمثلون شريحة كبيرة في الكويت، آملين أن يكون الفرع الجديد منارة دعوية رائدة يقدم خدمات جليلة لمنطقة السالمية وما يجاورها.

مؤكدة أن التعريف بالإسلام تهدف من خلال عملها الجليل إلى تحويل المهتدين الجدد تلك الطاقات المباركة إلى مهتدين فاعلين ومصلحين، متمنة جهود ودعم عائلة النوري الكرام، وتبرعهم السخي ببناء وتشييد دار التعريف بالإسلام النسائية بالسالمية، سائلة الله جل وعلا أن يجعل ذلك العمل في موازين اعمالهم، مشيدة بحرصه عائلة النوري الكرام على تعبيد طريق الدعوة إلى الله جل وعلا من خلال هذه الأعمال الوقفية المباركة. واختتمت العوضي تصريحها متمنة دعم الوالدة الفاضلة أم نوري عبدالخالق النوري، وتواصلها الفعال ودعمها اللامحدود لأعمال وانشطة لجنة التعريف بالإسلام.

تتمات

نواب:

في هذا السياق كشف الخلفيري عن اعداد عدد من النواب لطلب بشأن تكليف لجنة حماية الأموال العامة التحقيق، في قضية تهريب الحاويات والشاحنات وفتح ملف الإدارة العامة للجمارك، بعد تكرار الخروقات التي تهدد امن الكويت وتحديد ملفات التهريب والفساد والتجاوز على القانون وتكليف اللجنة بتقديم بيانات تفصيلية عن ملابسات الموضوع واجراءات للمجلس لمحاسبة المقصرين.

واشار الى ان «موضوع اختفاء الحاويات افقد المواطن الثقة في الاجراءات الامنية، خاصة في مؤسسة مهمة كمؤسسة الجمارك» موضحا ان «ما تهرب شي ليس بالبسيط فهي حاويات ضخمة، وهو ما يدل على الفساد المنتشر والمستشري في هذه المؤسسة وقطاعاتها المختلفة».

وذكر ان «الاجراءات التي اتخذها وزير المالية انس الصالح غير مقنعة لنا كنواب»، مشددا على ضرورة التحقيق بشكل موسع لاعادة الاطمئنان للشعب الكويتي الذي تاثرت ثقته بعد هذه الحادثة التي تعكس الاجراءات الخاطئة في مثل هذه المؤسسات».

من جهته أعلن النائب خليل الصالح تاييده لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية، للوقوف على ملابسات واقعة تهريب الحاويات والشاحنات من ميناء الشويخ، مؤكدا ان الجمارك هي أم الفساد في الكويت ومنفذا لكل من أراد العبث بأمن الوطن وسلامة ابنائه.

أضاف الصالح «أن واقعة اختفاء الحاويات من ميناء الشويخ، جاءت تتويجا لسلسلة من الخروقات الخطيرة فهي ليست الحادثة الأولى، مشيرا إلى حجم الخلل الجسيم في ادارة منفذ كان من الأولى أن يكون درعا يقي البلاد خطر عمليات تهريب و جلب المخدرات والاسلحة و المتفجرات.

وأكد أن فداحة الواقعة تكشف حجم التواطؤ الكارثي الذي مهد لخروج الحاويات، وغيرها من عمليات التهريب المزدوجة التي كسرت حاجز جلب الممنوعات، لتجعل من الكويت مركزا لإعادة توزيع المخدرات في المنطقة بشهادة وزير الداخلية.

وشدد الصالح على ضرورة معالجة الخلل في منظومة الأمن الوقائي في جميع المنافذ، والوصول إلى «المافيا» التي تدير هذه الجرائم واجتثاثها من بيئة العمل الجمركي، مؤكدا ضرورة تغيير منهجية العمل الأمني في الموانئ واستحداث نظام جديد محكم.

وأوضح أن الظرف الإقليمي الملتهب وحوادث الارهاب والتفجيرات تتقل هذا الملف بتخوفات تستدعي تعاون جميع الجهات المعنية مع اللجنة البرلمانية وتحمل الجميع مسؤوليته السياسية لضمان سلامة التحقيقات والاجراءات لانقاذ أمن واستقرار الكويت.

بدوره اعتبر النائب أسامه الشاهين تهريب الحاويات من ميناء الشويخ كارثة امنية لا يمكن تجاوزها، مؤكدا أن سمو الأمير في نطقه السامي أكد أن الكويت تواجه تحديين اثنين أهمهما التحدي الأمني، ونحن نعيش في اقليم ملتهب أمنيا ونعاني من التمدد الايراني والعصابات الطائفية التي لها تاثير على الأمن الداخلي.

وقال الشاهين في مؤتمر صحافي: وحتى نتحاشى وقوع أعمال ارهابية يجب أن تكون منافذنا بأعلى درجات الجهوزية، وعموما بيان «الجمارك» الذي عقب اختفاء الحاويات كان منقوصا ولم يتطرق الى الحاويات التي هربت منذ يناير 2016، وما نستهدفه اجراءات عملية تتخذ لدعم المفتشين الجمركيين وتجهيز مختبرات للفحص، وايفاد المفتشين لدول متقدمة والأخذ بالتوصيات التي يعود بها المفتشون.

وطالب بوضع الشركة التي تعاقدت معها الجمارك تحت التقييم، متسائلا: هل زاد تهريب الحاويات بعدما تم التعاقد مع الشركة؟ ويجب ان يفتح ملف الشركة، وعموما انا متحفظ على خصخصة القطاعات الأمنية والمنافذ، فلا بد أن تكون هذه القطاعات في ظل رقابة المؤسسة العامة والقطاع الحكومي لانها ستكون أكثر أمنا.

وفضل الشاهين تشكيل لجنة تحقيق نيابية تتعلق باختفاء الحاويات، والتي طالب بها غير نائب، مطالبا الحكومة بالاعلان عن بيان كامل، لأن الاجراءات التي اتخذت غير كافية، وربما هذا الاختراق الأمني يطال دول الخليج لدخول الاتفاقية الجمركية حيز التنفيذ.

الكويت

التعاون القضائي في مجالات تبادل المعلومات وتشجيع الزيارات والندوات.

وتتضمن ايضا كفالة حق التقاضي والمساعدة القضائية وتبادل صحف الحالة الجنائية والسلطة المركزية واعلان الوثائق والاوراق القضائية وغير القضائية، وتبليغها في المواد المدنية والتجارية ومواد الاحوال الشخصية والمواد الجنائية والانابات القضائية ومجالاتها.

كما تتضمن الاتفاقية حضور الشهود والخبراء في المواد الجزائية «الجنائية»، والاعتراف بالاحكام القضائية والعقود الرسمية والصلح القضائي وتنفيذها، وتصفية التركات وتنفيذ احكام المحكمين والتعاون القضائي في الدعاوى الجنائية وتسليم المجرمين، ونقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية.

حضر مراسم التوقيع سفير دولة الكويت لدى مصر محمد صالح الذويخ، ووكيل وزارة العدل المساعد للشؤون القانونية زكريا عبد الله الانصاري، والمحامي العام رجيب أحمد الرجيب، وعدد من المسؤولين الكويتيين.

الحمود:

وأكد استعداده لمواجهة الاستجواب الذي لوح به النائب الدكتور وليد الطبطبائي، وقال: «سأواجه أي استجواب بكل تأكيد، لأن ذلك جزء من قسمنا، لذلك يجب ألا نضخم قضية الاستجواب، ومن حق أي نائب ممارسة حقه الرقابي، ومن واجبنا التعامل معه وتقديم كل الحقائق».

أضاف وزير الشباب: استمعنا لملاحظات قدمت من قبل اعضاء لجنة الرياضة، وخاصة فيما يتعلق في رد اللجنة الاولمبية الدولية الذي وصل الينا في الحادي والثلاثين من ديسمبر الماضي، والذي أشار الى ثلاث نقاط مهمة، بينت الحكومة خلالها مبادئ أساسية هي احترام الدستور وسيادة الكويت والتعاون بما يحقق مصلحة الرياضة الكويتية، والسعي الجاد لإعداد تشريع رياضي يحقق متطلبات وتطلعات المنظمات الدولية ويحقق مصلحة الكويت، فضلا عن تقديم اللجنة الدولية لاقتراحات تختص بالقوانين، بينما قدمت الحكومة مشروع قانون متكاملا للرياضة.

ولفت إلى أنه فيما يتعلق في مطالبة المنظمات الدولية سحب الحكومة الكويتية لقضاياها المرفوعة ضدها، وإعادة مجالس الاندية، فقد بينت الحكومة موقفها من هذا الموضوع بأنها ستدرس تلك القضايا والمقترحات، وان مايلزمنا هو القانون في معالجة مثل هذه الامور.

وفي رده على سؤال حول انفراج ازمة الرياضه ورفع الايقاف، قال الحمود: ان الانفراجة ترجع الى تعاون الجميع فمجلس الامة مثلا يقوم في دور مهم من خلال دعوة كل الأطراف، لإيجاد الحلول المناسبة لأزمة الرياضة، وفي الجانب الاخر الحكومة اول من بادر لتقديم كل التعاون والدعم المطلق بهدف رفع الايقاف وإصلاح الرياضة، لذلك نامل بوجود انفراج لأزمة الرياضة ونحن متفائلون ومتعاونون بما يحقق مصلحة الكويت والشباب الرياضي، وبما يكرس احترامنا للمواثيق الدولية وحرصنا على الدستور وقوانين الدولة وسيادة الكويت.

وختم الحمود قائلا: نحن متفائلون اذا كان هدفنا مصلحة الكويت وليس اي امر آخر، ونعمل وفق مسؤولياتنا القانونية ونتعاون مع الجميع لخدمة الرياضيين والكويت بشكل عام.

من جهته أوضح رئيس لجنة الشباب والرياضة النائب سعدون حماد ان هناك اجتماعا آخر غدا الخميس، بحضور مجموعة من المختصين في المجال الرياضي، مشيرا إلى ان وزير الشباب وعد بوصول المشروع الحكومي الخاص بالقانون الرياضي، الى مجلس الامة الاربعاء.

بدوره أكد مقرر لجنة الشباب والرياضة البرلمانية النائب احمد الفضل، يؤكد أنه تم التوافق على الا يعلو صوت فوق صوت رفع الايقاف، وقال انه تم تأجيل مشروع «تطوير النظام الرياضي» الى ما بعد 11 الجاري، فكل الجهود منصبة حاليا على رفع الايقاف.

«المالية»:

لتكون قادرة على تطبيق الضرائب الحالية وأي ضرائب مستقبلية بكفاءة وفاعلية.

أضاف أنه بناء على ماسبق تم تقدير ميزانية بنحو ستة ملايين دينار يتم تنفيذها على مدى أربع سنوات مالية من المتوقع أن تبدأ من السنة المالية 2016 – 2017 وحتى السنة المالية 2019 – 2020، بما فيها ضريبة القيمة المضافة، مشيرا إلى أن الإدارة الضريبية تعتزم إنشاء أنظمة متطورة لإدارة هذا القطاع بما فيها تقديم خدمات إلكترونية متميزة.

«الصحية»

الصحة ووكيل وقياديي الوزارة، ونقرر استكمال التحقيق مع جهات أخرى في اجتماعات مقبلة.

ونوه عضو اللجنة الصحية النائب الدكتور حمود الخضير بالتعاون الذي أبداه وزير الصحة الدكتور جمال الحربي الحربي وقياديو الوزارة، في قضية وفاة المرحوم الصواغ، فضلا عن مبادرتهم بإحالة هذه القضية إلى النيابة العامة.

لجنة عليا

مشكلة التعيينات التي أضعفت الجهاز الإداري، وكان وراءها ملف التعيينات الانتخابية، والمسؤولية يتحملها ديوان الخدمة والوزراء كل في اختصاصه، مطالبا بايقاف النذب الجزئي وساعات التكليف في الوزارات حفاظا على المال العام.

وذكر الشاهين أنه قدم مع عد من النواب تعديلا على كادر الهيئة التعليمية لوزارتي التربية والأوقاف، لوجود خلل في تطبيقه، مضيفا: اقترحنا كادر بدل الشاشة لمعلمي الحاسوب، وكادر بدل مختبر لمعلمي الكيمياء وعددهم 48 معلما.

البحرين:

على الواصلين ترانزيت مقابل استخدام مرافق وتسهيلات المطار.

وحسب وسائل إعلام محلية، أمس الثلاثاء، أصدر وزير المواصلات والاتصالات البحريني كمال أحمد قرار رقم (25) لسنة 2016 بشأن تحديد وتنظيم رسوم الطيران المدني، ورسوم خدمات المغادرين عن طريق الجو.

واستحدث القرار رسوماً جديدة ورفع أسعار رسوم قديمة، ضمن توجهات المملكة إلى زيادة الإيرادات لمواجهة العجز في الميزانية العامة وتراكم الدين العام إلى مستويات قياسية.

وحسب القرار، الذي نشر في الجريدة الرسمية، فإن الرسوم ستفرض بعد مرور 90 يوماً من تاريخ نشر القرار في الجريدة الرسمية، (29 ديسمبر 2016)؛ وهو ما يعني أن القرار سيطبق بتاريخ (18 مارس 2017).

وفرض القرار رسوم خدمات الطيران المدني، وجاء فيه أنه تختص شركة مطار البحرين (حكومية)، بتحصيل رسوم انتظار وإيواء وهبوط الطائرات، وكذلك رسم مغادرة المسافرين جواً والمسافرين المحولين (الواصلين ترانزيت) عن مطار البحرين الدولي.

سكان جنوب

عن التفاوض معه، لفرض تسوية كالتي سبق أن فرضها على غيرنا من المناطق المحاصرة في ريف دمشق، حيث لن يترك أمامنا سوى خيارين إما الرضوخ والعودة إلى حضن النظام أو التهجير عبر الباصات الخضراء».

وأوضح الشامي أن «النظام أعطى اللجنة فرصة للتوقيع على التسوية تنتهي غدا الخميس، وإلا سيعيد فرض الحصار، ويبدأ عملية عسكرية للسيطرة على المنطقة بالقوة».

وبيّن المصدر نفسه أن «الناس في جنوب دمشق تتخبط في ظل اتخاذ النظام قرارا بالسيطرة على المنطقة، والمهل القصيرة التي تعطى للجنة السياسية، ملوحين ببدء عمليات عسكرية في حال عدم التوقيع على التسوية وتسجيل أسماء الرافضين لها ليتم تهجيرهم».

أضاف أن «ردود فعل الناس متفاوتة فهناك من يقول إنه مستعد للحرب، وهناك المتسائل عن تمرد النظام على الروس، ويحمل المسؤولية للإيرانيين، ويترقب أن يقوم الروس بضبطه من جديد، وآخرون يطلبون من الله اللطف بمواجهة نظام لم يحترم عهوده أبداً».

ورأى أنه من الصعب توقّع خيارات الأهالي في حال فُرضت التسوية، قائلا إن «الأساس في الأمر أن الشرخ كبير بين النظام والسوريين، فالثقة معدومة، وهو من حاصرهم وأمعن في قتلهم وتجويعهم والإساءة إليهم، فلن يبقى سوى المضطر والمغلوب على أمره، خاصة بعد انتشار ما فعله في مدينة حلب».

وتشمل التسوية المقترحة من النظام مناطق بيبلا وبلدا وبيت سحم فقط، وهي تمثل تقريبا المنطقة الشرقية من جنوب دمشق، الخاضعة لسيطرة فصائل معارضة، إضافة إلى تنظيمي «الدولة الإسلامية» (داعش) و«جبهة النصرة» (فتح الشام حاليا)، اللذين يسيطران على الحجر الأسود ومخيم اليرموك وأجزاء من حي التضامن.

من جهة أخرى أعلنت نحو 10 من فصائل المعارضة السورية، عن تعليق مشاركتها في مفاوضات السلام المزمع عقدها في مدينة آستانة عاصمة كازاخستان.

وذكر بيان وقعه عدد من الفصائل، أن سبب التعليق هو «انتهاك الحكومة غير مرة لاتفاق وقف إطلاق النار».

وقالت هذه الفصائل في البيان إنه «نظرا لتفاقم الوضع واستمرار الانتهاكات، فإن الفصائل تعلن تعليق أي محادثات لها علاقة بمفاوضات آستانة أو أي مشاورات مترتبة على اتفاق وقف إطلاق النار حتى تنفيذه بالكامل».

منفذ اعتداء

يبدو أنّ المهاجم صوره باستخدام هاتفه المحمول، بينما كان يتجوّل في منطقة تقسيم في وسط مدينة إسطنبول، ولكن من غير المعروف، ما إذا كان المقطع قد تم تصويره قبل الهجوم أو بعده.

وفي معلومات أخرى، أوردت وكالة «إخلاص» التركية، أنّ المهاجم قدم من قرغيزستان، برفقة زوجته وطفليه، إلى مدينة إسطنبول، في 20 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ومن ثم انتقل إلى العاصمة التركية أنقرة، ومنها إلى مدينة قونيا، في 22 من الشهر ذاته، حيث استأجر منزلا (استوديو) في المدينة بقيمة 1100 ليرة تركية، (ما يعادل حوالي 300 دولار أميركي)، ودفع أجار المنزل لمدة ثلاثة أشهر مقدّماً، وأبلغ من تواصل معهم بأنه قدم إلى قونيا بحثاً عن عمل.

وبحسب الوكالة، فإنّ المهاجم توجّه براً إلى مدينة إسطنبول، في 29 ديسمبر أي قبيل يومين من تنفيذ الاعتداء ليلة رأس السنة.

وأكدت زوجته في الإفادة التي أدلت بها في مديرية الأمن، أنّها علمت بأمر الاعتداء من خلال التلفزيون، ولم تكن تعلم على الإطلاق بتعاطف أو انضمام زوجها، إلى تنظيم «داعش».